المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
Higher Council for the Rights of Persons with Disabilities (HCD)

الاستراتيجيـــة الوطنيـــة لبدائل دور الإيواء الحكومية والخاصة المتخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

العيش في مجتمعي ومع أسرتي حق لي وفي مصلحتي

الفهرس

كلمة سمو رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأمير مرعد بن رعد بن زيد ١

كلمة معالي وزير التنمية الاجتماعية ٢

المقدمة ٣

وضع المؤسسات الإيوائية في الأردن ٣

مبررات تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة ٤

التحديات والمخاطر المتوقعة مواجهتها في تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة ٤

فرصة الأردن في تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة ٥

أهداف الاستراتيجية الوطنية ٦

الهدف العام ٦

الأهداف الخاصة ٦

محاور الاستراتيجية ٨

النتائج المتوقعة مع نهاية الاستراتيجية ١٣

لقد حقق الأردن نقلةً نوعيةً بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧ الذي جاء حصيلةً لحزمة معمقة ومطولة من المراجعات التشريعية والمشاورات الفنية مع أصحاب الشأن في مجال الإعاقة من أفراد ومنظمات وأسر وعاملين ومهتمين وداعمين.

ولعل الأحكام المتعلقة بتحويل منظومة الإيواء إلى منظومة خدمات نهارية دامجة التي جاء بها القانون الجديد، تعد من أكثر الأمور تقدميّةً وتناغماً مع التوجهات العالمية التي تسعى لتفكيك البيئات المقيدة والعازلة وتحويلها إلى بيئات دمج حاضنة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يحقق لهم سبل العيش الكريم المستقل على نحو يعزز من قدراتهم ويستثمر طاقاتهم لتحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص في أدق معانيها وأجلاها.

لقد سعى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة الكاملة مع وزارة التنمية الاجتماعية والمعنيين ومنذ صدور القانون؛ إلى العمل حثيثاً على إنجاز هذه الاستراتيجية التي ترسم خارطة الطريق لتحويل منظومة الخدمات الإيوائية في الأردن إلى منظومة خدماتية دامجة مستوعبة للأشخاص ذوي الإعاقة في محيطهم الأسري وبيئتهم المجتمعية المحلية واستكمالاً لتلك الجهود فقد دأب فريقي المجلس والوزارة وبدعم مشكور ومقدّر من منظمة لوموس البريطانية ومنذ لحظة صدور القانون؛ على وضع اللمسات الأولى ثم الخطوات العملية اللازمة لإعداد هذه الاستراتيجية والخروج بها على نحو يحقق غايات القانون ومقاصده في هذا الصدد.

إنني إذ أثمن عالياً الجهود كافةً التي بذلت لإنجاز هذا المخرج الوطني المتميز، لأتطلع قدماً إلى أن نرى جميعاً محاور هذه الاستراتيجية ومبادئها؛ وقد تُرجمت وقائع وممارسات على الأرض وشكلت نموذجاً يحتذى للدول الشقيقة والصديقة في هذا العالم الذي تؤكد أدبيات أممه المتحضرة على مبادئ حقوق الإنسان واحترام كرامته المتأصلة.

سوف يظل بلدنا نبراساً يهتدي به كل باحث عن القيم الرفيعة والمبادئ السامية الأصيلة في ظل دعم صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم الذي يولي قضية الإعاقة ما تستحقه من اهتمام وتعزيز كبيرين.

رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مرعد بن رعد بن زيد

منذ صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لعام ٢٠١٧ عكفت وزارة التنمية الاجتماعية على وضع خطة وطنية جامعة لبدائل الإيواء انسجاما مع القانون والمعايير والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية، وجاءت هذه الخطة منسجمةً مع الدستور والميثاق الأردني، وكفلت حق الشخص ذي الإعاقة في العيش ضمن أسرته وأكدت على حقه في التعليم والتدريب والتشغيل والحياة الكريمة ضمن بيئة دامجة وطبيعية، تعكس اهتمام المملكة بتوفير الحماية والرعاية لمواطنيها، إيماناً بأن الحفاظ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز حصولهم على الخدمات بيسر وعدالة، يشكل معياراً مهما للتقدم والنهوض الذي تعيشه الأمة. حيث أن هذا العمل يعد انجازا حقيقياً وإنسانياً يضاف إلى العديد من الإنجازات التي تحققت في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وساهمت في تطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة كما ونوعا.

وجاء النص الصريح للمادة (٢٧) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ الذي أشار إلى تولي وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بوضع خطة وطنية شاملة تتضمن حلولاً وبدائلاً مرحلية وطويلة الأمد لدور الإيواء الحكومية والخاصة وتحويل الخدمات الإيوائية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات نهارية دامجة: "على أن يبدأ تنفيذ هذه الخطة خلال مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون، ولا يتجاوز استكمالها مدة (١٠) سنوات"، الأمر الذي ينسجم مع المعاهدات الدولية وتعزيز الدمج الاجتماعي لذوي الإعاقة وتكافؤ الفرص.

وانطلاقاً من قناعة وزارة التنمية الاجتماعية بأن الأشخاص ذوي الإعاقة أصحاب حقوق، ولا يجوز التخلي عنهم وإيداعهم في مؤسسات تفصلهم عن الأوساط الأسرية، جاء إعداد الخطة الوطنية لبدائل الإيواء التي تعد مصلحة فضلى للأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تعمل هذه الخطة على تعزيز البيئات المواتية لهم وإلغاء الأحكام القانونية التي تحرمهم حقهم في الاختيار، كما تعمل على توفير متطلبات تحقيق العيش المستقل للأفراد وعلى نحو يماثل باقي افراد المجتمع وعلى أساس من المساواة مع الآخرين.

وأخيراً فإن تنفيذ الخطة الوطنية لبدائل الإيواء أصبح ضرورة وطنية ملحة سبقتنا إليها العديد من دول العالم التي أعطت كامل الأهلية القانونية للشخص ذي الإعاقة واعترفت به بوصفه شخصاً طبيعياً أمام القانون، وأكدت على حقه في الاختيار واتخاذ القرار المبني على المعلومة الصحيحة.

وأؤكد هنا أن انجاح هذه الخطة ضرورة ملحة في صالح كل الجهات المعنية بالأفراد ذوي الإعاقة ولن تتسبب بالضرر لأي من المراكز الإيوائية أو العاملين فيها، حيث سيتم إشراكهم في تنفيذ كافة بدائل الإيواء وتحويل الخدمات المقدمة من قبل هذه المراكز إلى خدمات نهارية دامجة.

بسمة موسى إسحاقات

وزير التنمية الاجتماعية

المقدمة

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد واقع أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنهاء وتحويل المنظومة الإيوائية في الأردن إلى منظومة نهارية دامجة، وذلك لضمان احترام المصالح الفضلى لكل شخص من ذوي الإعاقة، وتوفير تغيير مستدام وطويل الأمد، يأخذ بعين الاعتبار التوثيق والبحوث الحالية حول المؤسسات وقضايا حماية الطفل في الأردن، بالإضافة إلى أفضل الممارسات العالمية في عملية إصلاح أنظمة الرعاية، بحيث يتم توفيرها بوصفها أساساً للتشاور وعنصراً رئيسياً في خطة عمل تتسم بالفاعلية والواقعية وإمكانية التطبيق.

يعد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ الأول من نوعه على المستوى الإقليمي من حيث منهجية عدم التمييز التي يقوم عليها ومن حيث شمولية مضامينه التي تناولت الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أبرز ما جاء به هذا القانون الجديد ضرورة تحويل منظومة الخدمات الإيوائية إلى خدمات مجتمعية دامجة تعزز العيش المستقل وفقاً لأحكام المادة (٢٧) من القانون. وفي هذا الصدد، ألزم القانون الجهات الحكومية المعنية بضرورة العمل على إعداد خطة وطنية شاملة خلال عام من تاريخ نفاذه؛ على أن يتم تطبيقها على مدار ١٠ سنوات، بحيث يتم من خلال هذه الخطة إيجاد بدائل وحلول لمنظومة الإيواء تفضي في نهاية المطاف إلى انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة وعيشهم باستقلالية في بيئة أسرية ومحيط مجتمعي دامج، الأمر الذي يتطلب –وفقاً لأحكام القانون– تعزيز مهارات العيش المستقل وتطوير قدرات الأسر والأفراد والمؤسسات المعنية لتحقيق هذه الغاية على النحو الأكمل. وسعياً لتطبيق أحكام تحويل منظومة الإيواء وتحقيقاً لتكاملية النصوص والتدابير التشريعية، أورد القانون الجديد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جملةً من الأحكام عززت من حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الدامج والعمل وإمكانية الوصول وغيرها من الحقوق، بوصف ذلك من متطلبات تحقيق العيش المستقل بمفهومه ومعناه وتطبيقاته الواسعة.

وضع المؤسسات الإيوائية في الأردن

يوجد في الأردن حالياً ٣٤ مؤسسة إيوائية تُعنى برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. ومعظم هذه المؤسسات مملوكة للقطاع الخاص حيث تمثل ٢٧ مؤسسة من المجموع، و٥ مؤسسات تابعة للقطاع الحكومي ومؤسستين تابعتين للقطاع التطوعي. وتقع معظم المؤسسات في عمان. وتشير تقديرات تقرير المسح الميداني لواقع حال المؤسسات الإيوائية في الأردن الذي تم إعداده عام ٢٠١٨؛ أن (١٤٧١) ذكر وأنثى ملتحقون في المؤسسات الإيوائية في المملكة منهم (٨٨٣) من الأطفال والكبار المسجلين في هذه المؤسسات ليسوا أردنيين، بل يأتون من دول عربية مجاورة.

مبررات تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة

يعتمد الأردن بشكل كبير على المؤسسات الإيوائية لتقديم الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبصفة خاصة الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية. والواقع أن ثمة مبررات قوية تدعو وبشكل عاجل الى مراجعة الوضع الراهن وتحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة تعزز من العيش المستقل وتساهم في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في محيطهم الأسري ومجتمعاتهم المحلية. ومن أبرز هذه المبررات ما يأتي:

١. المنظومة الإيوائية تتعارض جملةً وتفصيلاً مع جوهر حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وبصفة خاصة الحق في العيش المستقل والاندماج في المجتمع والاستقلالية الفردية وحرية الاختيار واتخاذ القرار.

٢. المنظومة الإيوائية ضارة بصحة الأشخاص ذوي الإعاقة وتنميتهم، وذلك لما يكتنف هذه المنظومة من ممارسات تقييدية وعازلة لا تراعي التنوع والاختلاف ومتطلبات الأفراد للعيش ضمن مجتمعات منفتحة.

٣. وجود الأشخاص ذوي الإعاقة مع أسرهم وداخل مجتمعهم له أثر إيجابي كبير على تعزيز قدراتهم الفردية وتمكينهم من العيش باستقلالية على أساس من المساواة مع الآخرين.

٤. المنظومة الرعائية الإيوائية مكلفة، وفي معظم الحالات تكون تكلفة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة للعيش في أسرهم أو ضمن رعاية بديلة أقل من كلفة ابقائهم في المؤسسات[1].

التحديات والمخاطر المتوقع مواجهتها في تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة:

١. الموارد المالية المحدودة.
٢. التنسيق غير الكافي بين الشركاء، والتداخل بين مسؤولياتهم أو الفجوات في تقديم الخدمات.
٣. ندرة الكفاءات والخبرات المطلوبة في تحويل منظومة الرعاية الإيوائية.
٤. التغيير المستمر لصناع القرار في الجهات ذات العلاقة الأساسية.
٥. التحديات السياسية الناجمة عن وجود ارتفاع عدد المقيمين في المؤسسات من غير الأردنيين في المراكز.
٦. التداعيات المالية المترتبة على أصحاب المراكز المقدمة لخدمات الرعاية الإيوائية والمقاومة الشديدة من قبلهم للخوف من الخسائر المادية المترتبة على ذلك.
٧. التداعيات الإقليمية في المنطقة والاضطرابات السياسية.

[1] LUMOS, (2014) Ending the Institutionalisation of Children Globally – the Time is Now. Available at: http://www.wearelumos.org/sites/default/files/Lumos%20The%20Time%20is%20Now%20April2014%20FINAL.pdf

٨. تردد بعض الأسر في قبول الأشخاص ذوي الاعاقة في منازلهم أو في المجتمع (المدارس والنقل والخدمات الشاملة).
٩. اختلاف أولويات الدعم على أجندات الدول المانحة.
١٠. الخوف من الكلف المالية المترتبة على مواءمة المناهج في مرحلة التعليم الأساسي والجامعي.

فرصة الأردن في تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة

إن لدى الأردن فرصة سانحة للقيام بدور قيادي ليصبح رائداً في تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة خدمات نهارية دامجة وذلك من خلال تصميم خطة تنفيذية شاملة تقلص وتنهي تدريجياً الاعتماد على منظومة خدمات الرعاية الإيوائية ويشمل ذلك اتخاذ خطوات إجرائية وموضوعية مختلفة من بينها:

١. وضع أنظمة وخدمات تمنع انفصال الأشخاص ذوي الإعاقة عن أسرهم ومجتمعاتهم.
٢. التخطيط الجيد وتطوير خدمات وأماكن بديلة مناسبة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين حالياً في المؤسسات الإيوائية.
٣. تحويل المؤسسات الإيوائية بشكل فعال بحيث يمكنها من قبول أطفال أو بالغين آخرين الى خدمات نهارية دامجة.
٤. تصميم وتنفيذ نظام للخدمات البديلة والتي تتضمن:

أ. تمكين اسر الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تقديم الرعاية والتواصل الفعال مع ابنائهم من ذوي الإعاقة.

ب. تنمية المجتمع لضمان توفير خدمات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم الدامج والتدريب المهني.

ج. توفير خدمة المرافق الشخصي التي توفر شخص مدرب ومتفرغ لمساندة الشخص ذي الإعاقة للقيام بنشاطات الحياة اليومية واكتساب مهارات العيش المستقل، وذلك وفق اختيار الشخص ذي الإعاقة واحتياجاته.

د. توفير خدمة الاستراحة القصيرة التي تمكّن الأسر من إلحاق أبنائها وبناتها من ذوي الإعاقة بمراكز نهارية توفر خدمات العيش المستقل بما في ذلك العلاج الطبيعي والوظيفي وخدمات تربوية وترفيهية تتوافق مع احتياجات الشخص ذي الإعاقة، وتكون الخدمة محددة بأوقات وساعات لا يجوز تجاوزها.

هـ. توفير خدمة البيوت الجماعية وهي خدمة رعاية منزلية تقدم لمجموعة صغيرة مكونة من ٤-٦ أشخاص، بحيث يكون المنزل جزء من المجتمع المحلي وفي الحي السكني، مع ضرورة وجود كادر مدرب ومتخصص لتقديم الرعاية والخدمات الملائمة التي تلبي المتطلبات الفردية لكل شخص. وعادةً ما تستخدم البيوت الجماعية بوصفها بديل عن الأسرة البيولوجية أو الممتدة أو حتى الأسرة الحاضنة في حال عدم وجود هذه الأسر.

٥. تحويل الموارد التي يتم إنفاقها على المؤسسات الإيوائية إلى الخدمات المجتمعية، لضمان استدامة تلك الخدمات والأنظمة الجديدة.

وعندما يتم تطبيق المرحلة الأولى سيستفيد البلد من دون شك من المعرفة والخبرة المتراكمة من قبل الشركاء وسيصبح في وضع يمكنه من قيادة عملية نقل الخبرة إلى المنطقة، لإفادة البلدان من مسار الأردن في تحويل المنظومة الإيوائية.

أهداف الاستراتيجية الوطنية

الهدف العام

إيجاد بيئة أفضل تتسم بالشمول وسهولة الوصول من خلال إنهاء وتحويل المنظومة الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وضمان وجود الخدمات والأنظمة التي تمكنهم من العيش ضمن أسر أو أماكن ذات طابع أسري أو بدائل عيش مستقلة تحترم حقوقهم وتلبي احتياجاتهم وتضمن دمجهم في المجتمع وتعزز من مشاركتهم في شتى مناحي الحياة إلى أقصى حد ممكن.

سوف تقوم الجهات المعنية في الأردن خلال فترة العشر سنوات القادمة بأمور عدة لإنجاز مضامين هذا الهدف الاستراتيجي، ومن أبرز هذه الأمور:

١. بناء مجتمع يتم دمج واحترام جميع الأشخاص ذوي الإعاقة فيه.
٢. ضمان شمول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة الخدمات الشاملة.
٣. تحويل جميع المؤسسات الإيوائية بعيداً عن توفير خدمات سكنية ذات طابع إيوائي وإعادة توجيه الموارد نحو توفير حلول مجتمعية تحترم المصالح الفضلى لكل طفل وبالغ من ذوي الإعاقة، وضمان انتقال جميع الأشخاص ذوي الإعاقة للعيش في المجتمع هي حقيقة مستدامة.

الأهداف الخاصة

١. تنفيذ عمليات تحويل المراكز الإيوائية في المؤسسات الحكومية والخاصة والتطوعية بشكل تدريجي إلى منظومة خدمات نهارية دامجة وفقاً للمراحل المحددة في الاستراتيجية والخطط التنفيذية اللاحقة.

٢. تصميم وتنفيذ استراتيجية للاتصال تهدف للتوعية وتغيير الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بتعديل منظومة الإيواء وتحويل عوامل مقاومة التغيير إلى ظروف وعناصر داعمة للتغيير الإيجابي.

٣. العمل والتشبيك مع الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء لإدارة عملية التغيير في تحويل المنظومة الإيوائية على نحو فعال.

٤. تقديم التدريب للعاملين في المؤسسات الإيوائية وزيادة الوعي حول الآثار السلبية للمنظومة الإيوائية، وأهمية الدمج وفوائد الرعاية الأسرية.

٥. تطوير منظومة التشريعات ذات الصلة والقدرات الفنية لإدارة برنامج وطني طويل الأجل لتحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة نهارية دامجة.

٦. توفير إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية والتصميم الشامل في الخدمات العامة، بما في ذلك توفير وسائل النقل ومدارس التعليم الدامج والمرافق الترفيهية.

٧. تطوير أطر تقييم ومتابعة فعالة لضمان دعم كافة الأشخاص ذوي الإعاقة للانتقال إلى خدمات أسرية ومجتمعية.

٨. العمل على دمج الملتحقين بالمراكز الإيوائية من غير الأردنيين بأسرهم البيولوجية في بلدانهم الأصلية أو إتاحة وصولهم لمنظومة الخدمات البديلة.

٩. ضمان التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحويل المنظومة الإيوائية.

١٠. تطوير برامج تدريبية متخصصة للعاملين الاجتماعيين المعنيين بتنفيذ الاستراتيجية.

١١. العمل على تطوير المناهج في الجامعات وتضمينها مساقات لتعزيز الدمج من حيث المفهوم والممارسة.

١٢. تصميم وتنفيذ برامج التأهيل المجتمعي لدعم منظومة الخدمات البديلة.

محاور الاستراتيجية

لابد من توفير البيئة المادية واللوجستية والفنية الداعمة لتنفيذ عملية تحويل المنظومة الإيوائية الى منظومة نهارية دامجة، وذلك وفقاً للتفصيل الوارد في المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الإجراءات والأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف

حيث يهدف هذا المحور إلى توفير البيئة اللازمة للتحول من المنظومة الإيوائية إلى المنظومة الدامجة ومتابعتها من قبل اللجنة التوجيهية[٢] وفريق إدارة المشروع[٣] اللذان سيتم تشكيلهما لهذه الغاية، يشتمل هذا المحور على جملة من الخطوات تتمثل فيما يأتي:

١. استراتيجية الاتصال المتعلقة بتحويل منظومة الإيواء الى منظومة دامجة.

لغايات دعم وحماية عملية تحويل المنظومة الإيوائية بكافة مراحلها، ونظراً لما تواجهه عملية استبدال منظومة الرعاية الإيوائية بخدمات بديلة دامجة من مقاومة ورفض للفكرة، لا بد من وضع استراتيجية اتصال وكسب تأييد فعالة تستهدف مختلف الجهات والأطراف ذات العلاقة للتقليل من حدة المقاومة وتسليط الضوء على المنافع المرجوة من الخدمات البديلة وانعكاسها على مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة.

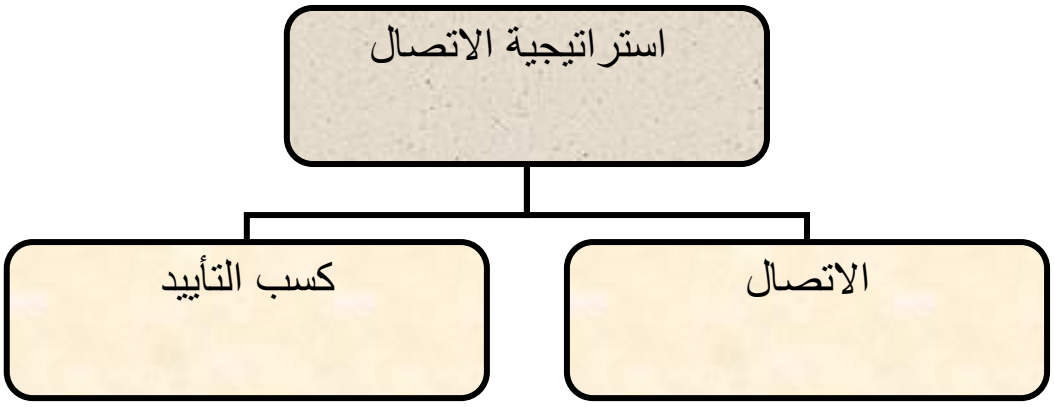

[٢] اللجنة التوجيهية: تشكّل هذه اللجنة للإشراف على تنفيذ مشروع تحويل المنظومة الإيوائية وتضم في عضويتها أصحاب القرار في الوزارات الرئيسية والمجالس وممثلين عن الملتحقين في المراكز الإيوائية، و/او أولياء امورهم وممثلين عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

[٣] فريق إدارة المشروع: يتألف فريق إدارة المشروع على الصعيد الوطني من مجموعة من الخبراء يمثلون الجهات المختلفة وتتلخص مهامه في الإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية المفصلة، والمتابعة والتقييم لجميع جوانب خطة العمل الوطنية وتنفيذ استراتيجية الاتصال.

٢. مراجعة المنظومة التشريعية والإجراءات ذات الصلة ببدائل الإيواء.

تقوم اللجنة التوجيهية من خلال فريق إدارة المشروع لغايات تطبيق هذه الاستراتيجية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ بالإشراف على مراجعة وتطوير التشريعات والإجراءات ذات الصلة بتطوير منظومة العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة مثل تعليمات الأسر الدامجة، والاستراحات القصيرة، والبيوت الجماعية وبرامج التأهيل المجتمعي.

٣. الاستمرار ومتابعة تطبيق وقف إنشاء مؤسسات إيوائية جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة.

يعتبر وقف إنشاء مؤسسات إيوائية جديدة خطوة ضرورية لتنفيذ مضامين هذه الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني وقف استقبال الملتحقين في المؤسسات القائمة لحين توفر الخدمات البديلة الدامجة في المجتمع.

٤. تطوير المعايير والإجراءات التي تدعم العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

من الأهمية بمكان وضع آليات تتيح إمكانية إعادة توجيه الموارد المستثمرة في نظام الرعاية الإيوائية إلى نظام جديد للخدمات الدامجة ومراجعة القواعد والمعايير المالية لكل نوع من الخدمات القائمة، كما يتم تطوير معايير للكشف والتدخل المبكر للإعاقات وتطوير معايير ضمان جودة الخدمات وسهولة الوصول إليها والحصول عليها.

المحور الثاني: المتطلبات الموضوعية لعملية التحول من المنظومة الإيوائية الى المنظومة الدامجة

يتطلب تنفيذ التحول من المنظومة الإيوائية الى المنظومة الدامجة عدة أمور تعتبر أساسية لغايات تنفيذ الاستراتيجية. ومن أهم هذه الأمور ما يأتي:

١. تصميم وتنفيذ برامج تساهم في تطوير ممارسات نموذجية في التحول من المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة.

من المتوقع أن يتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء على مراحل عدة، مدة كل مرحلة منها ثلاث سنوات، على أن تشتمل المرحلة الأولى بسنواتها الثلاث على ما يلي:

أ- في السنة الأولى، ستقوم اللجنة التوجيهية، بمشورة من فريق إدارة المشروع، باختيار مؤسستين حكوميتين لتحويلهما إلى مؤسسات نهارية دامجة، بوصف ذلك مرحلة تطبيقية للبرنامج خلال المرحلة الأولى منه.

ب- في السنة الثانية والثالثة، ستختار اللجنة التوجيهية مؤسسة إيوائية خاصة واحدة وأخرى تطوعية، بحيث يكون قادة المؤسستين منفتحين ويرغبون في أن يكونوا رواداً في عملية التغيير.

وسيتم اتباع ذات النهج في السنوات اللاحقة وفق نتائج السنوات الثلاث الأولى.

٢. عمليات تقييم فردية وأسرية لغايات الالتحاق بخدمات بدائل الإيواء الدامجة.

لتحقيق تحويل منظومة الإيواء على النحو الأكمل، فإنه لا بد من تقييم الأشخاص ذوي الإعاقة من الأردنيين وغير الأردنيين الملتحقين بالمؤسسات الإيوائية وأسرهم بصورة شاملة من أجل تحديد أفضل مكان لكل فرد يزمع إخراجه من منظومة الإيواء. ويجب أن تراعي عملية التقييم الأمور التالية:

أ- رغبات الطفل أو البالغ ورغبات الأسرة.

ب- الفترة الزمنية التي عاشها الطفل أو البالغ بعيداً عن الأسرة.

ج- احتياجات الطفل أو البالغ وقدرة الأسرة على تلبية هذه الاحتياجات.

د- خدمات الدعم التي سيحتاجها الطفل أو البالغ للعيش في أسرة او في بيئة أسرية أو بشكل مستقل.

هـ- التأخر النمائي والاضطرابات السلوكية الناتجة عن العيش ضمن المنظومة الإيوائية.

٣. تصميم خدمات بدائل الإيواء لغايات تطبيق الممارسات النموذجية.

تحقيقاً لتحويل المؤسسات الحكومية والخاصة والتطوعية الإيوائية إلى مؤسسات دامجة، وبعد انتهاء عملية التقييم ولغايات تطبيق برنامج الممارسات النموذجية، يتم العمل على تصميم خدمات بدائل الإيواء والتي تشتمل على ما يلي:

أ- تقديم البرامج والخدمات الداعمة للأسرة: وتشمل تدريب الأسر وتقديم الخدمات الاجتماعية والإرشادية لهم، وتوفير الرعاية البديلة في حالة الطوارئ، والدعم التماثلي، والاستراحة القصيرة، والمرافق الشخصي، والدعم المالي، وتهيئة المنازل وغيرها من البرامج الداعمة.

ب- توفير ترتيبات برامج العيش المستقل بما في ذلك البيوت الجماعية[٤] للأشخاص ذوي الإعاقة وتشمل ما يلي:

- منازل بمساحات ملائمة للمعيشة.

[٤] البيوت الجماعية: هي خدمة رعاية منزلية تقدم لمجموعة صغيرة مكونة من ٤-٦ أشخاص بحيث يكون المنزل جزء من المجتمع " منزل ضمن الأحياء السكنية " مع كادر مدرب وكفؤ بأعلى الدرجات. وعادة تستخدم البيوت الجماعية كبديل في حال عدم وجود أسرة بيولوجية أو بديلة أو خدمات مجتمعية أخرى تكون هي أفضل الخيارات المتاحة للشخص.

- المشرفون والكادر العامل.
- التدريب على المهارات الحياتية الاستقلالية.
- الدعم المادي.
- التدريب المهني.
- المرافق الشخصي.
- العلاج الوظيفي والعلاج الطبيعي وأية خدمات مساندة أخرى.

ج- الخدمات العامة لبدائل الإيواء: حيث يعتمد توفير الخدمات العامة لبدائل الإيواء على المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال التقييم الفردي للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تتضمن التعليم، الخدمات الصحية، المواصلات، التدريب المهني، التوظيف وفرص العمل المتاحة للفرد، والدعم المالي المقدم وبرامج إعادة التأهيل.

٤. التخطيط لنقل الموارد لإيجاد بدائل الإيواء.

تتطلب عملية تحويل المنظومة الإيوائية إلى منظومة دامجة القيام بتحويل ونقل الموارد المخصصة للمؤسسات الإيوائية، وتشتمل عملية تخطيط نقل الموارد على العناصر التالية:

أ- تنمية القوى العاملة في المؤسسات الإيوائية والتخطيط لإعادة توزيع الموظفين وتدريبهم بما يتوافق مع قدراتهم وخبراتهم والمتطلبات العملية وذلك من خلال ما يلي:

- تدريب وتوعية العاملين في المؤسسات الإيوائية فيما يتعلق بعملية تحويل المنظومة الإيوائية.
- تحديد فرص العمل التي تحتاجها الخدمات الجديدة الدامجة واستحداث وظائف جديدة لبدائل الإيواء مثل (مقدم الرعاية في حالات الطوارئ في دور الرعاية البديلة، موظف دعم أسري).
- تقييم العاملين في المؤسسات الإيوائية وتحديد مدى الاستفادة منهم في الخدمات الجديدة.
- تحديد الموظفين الذين سيتم إعادة توزيعهم على الخدمات والمرافق المختلفة.
- تحديد مصادر التمويل اللازمة للوظائف الاضافية المستحدثة.
- تعيين موظفين جدد وتقديم التدريب الأولي والمستمر لهم بشكل تدريجي، لضمان جاهزيتهم عند افتتاح كل خدمة جديدة.
- تصميم وتطبيق آليات لقياس أثر البرامج التدريبية المقدمة للعاملين في خدمات بدائل الإيواء.

ب- وضع خطط لإعادة استخدام المباني القائمة الخاصة بالمؤسسات الإيوائية وإنشاء مباني جديدة مع وجوب مراعاة الأمور التالية:

- عدم استخدام مباني المؤسسات الإيوائية القائمة على الإطلاق كأماكن للسكن والإقامة لمجموعات العيش المستقل والبيوت الجماعية بوصفها واحدة من خدمات بدائل الإيواء.
- استثمار المباني القائمة وتحويلها إلى مرافق صحية أو تعليمية عامة تخدم الكافة.
- أن تكون المباني الجديدة الخاصة لخدمات بدائل الإيواء مهيأة ومستوعبة للمتطلبات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير وتنفيذ برامج تدريبية للمهندسين والفنيين على معايير إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية بما يضمن تخطيط المباني الجديدة ومرافق الخدمات وينسجم مع المعايير ذات الصلة.

ج- التخطيط لتحويل الميزانية من المؤسسات الإيوائية إلى الخدمات المجتمعية البديلة، ويتطلب ذلك تطوير آليات لتحويل التمويل بالتعاون مع وزارة المالية.

المحور الثالث: التطبيق الوطني لعمليات تحويل المنظومة الإيوائية الى منظومة دامجة

١. تطوير المزيد من البرامج والخدمات البديلة.

بناءً على الدراسة[٥] التي أجراها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هناك حاجة إلى تخطيط المزيد من الأنشطة خلال السنة الثالثة من تنفيذ هذه الاستراتيجية وذلك لتحقيق الانتقال التدريجي إلى الخدمات المجتمعية الجديدة وتزامناً مع تحويل المزيد من المؤسسات الإيوائية القائمة إلى مؤسسات خدماتية دامجة.

٢. التقييم والتعلم من برامج الممارسات النموذجية الريادية.

تعتبر الدروس المستفادة من تطبيق الممارسات النموذجية للمؤسسات التي تم تحويلها خلال السنوات الثلاث الأولى هي الأساس الذي سيبنى عليه تطبيق الاستراتيجية على المستوى الوطني. حيث سيعتمد فريق إدارة المشروع على البيانات التي يتم جمعها خلال المراحل المختلفة لتنفيذ تلك الممارسات؛ بوصفها أساساً لإصدار التقرير النهائي حول التجربة. وسوف يسهم ذلك في الاستدلال على ما إذا كانت البرامج الخاصة بالممارسات النموذجية قد حققت النتائج المرجوة منها للمستفيدين وتحديد مجالات التحسين في الخدمات المجتمعية المستحدثة.

[٥] تقرير المسح الميداني لواقع حال المراكز الإيوائية في الأردن ٢٠١٨.

النتائج المتوقعة مع نهاية الاستراتيجية

من المتوقع أن تحقق الاستراتيجية الوطنية لبدائل الإيواء جملة من النتائج الإيجابية التي من بينها:

١. عدم وجود أطفال أو أشخاص من ذوي الإعاقة يعيشون في مؤسسات إيوائية كبيرة.

٢. تمتع جميع المحافظات بالخدمات الأساسية اللازمة لدعم الأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة والتي تمكنهم من العيش ضمن أسر او بشكل مستقل والانخراط بشكل كامل في المجتمع.

٣. توفير التعليم الدامج على المستوى المحلي لجميع الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة في الأردن وبغض النظر عن جنسيتهم. بالإضافة إلى توفير التعليم والتدريب المهني للأشخاص من ذوي الإعاقة.

٤. إمكانية وصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الصحية في الأردن، بحيث تكون تلك الخدمات أيضاً داعمة لأسرهم.

٥. انتشار مجموعات المدافعة وكسب التأييد في الأردن، حيث أن إدماج واستشارة هذه المجموعات أصبح ممارسة معتادة للهيئات الحكومية والمحلية المسؤولة عن السياسات والخدمات والممارسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٦. تقديم الأردن بوصفه أنموذجاً للقيادة والريادة وتقديم المشورة إقليمياً فيما يتعلق بتحويل نظم الرعاية والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة.